

نظام المعادن الثمينة
والأحجار الكريمة
١٤٠٣ هـ

الرقم : م / ٤٢
التاريخ : ١٤٠٣/٧/١٠ هـ

بعمون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ
١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الصحافة الصادر بالأمر السامي رقم
(٨١١٧) وتاريخ ١٣٦٠/٦/٢٨ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥١) وتاريخ
١٤٠٣/٦/١٤ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - الموافقة على نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالصيغة المرفقة
بهذا .

ثانياً - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ
مرسومنا هذا .

التوقيع

فهد بن عبدالعزيز

الملك عبدالعزيز آل سعود

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم ١٥١ وتاريخ ١٤/٦/١٤٠٣هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء
برقم ٤٢٣٤ د/٧ وتاريخ ١٤٠٠/٢/٢٥هـ المشتملة على مشروع
نظام المعادن النفيسة والأحجار الكريمة المرفوع بخطاب معالي وزير
التجارة رقم ١١/١٢٦ وتاريخ ١٤٠٠/٢/١٧هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الصاغة الصادر بالامر السامي رقم
٨١١٧ وتاريخ ١٣٦٠/٦/٢٨هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد بشعبة الخبراء رقم ١٠٣ وتاريخ
١٤٠٠/١٠/٢١هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ١١
وتاريخ ١٤٠٣/٣/٦هـ .

يقرر مايلي :

أولاً - الموافقة على نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالصيغة المرفقة
بهذا .

ثانياً - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة بهذا .
ولما ذكر حرر .

عبدالله بن عبدالعزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم .

المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

المادة الأولى .

تتولى وزارة التجارة الاشراف والرقابة على تجارة وصناعة المعادن الثمينة ومشغولاتها والاصناف المقلية والملبسة والمطعمة بها وكذلك الاحجار الكريمة ولها على الاخص :

- أ - فحص وتحليل ودمج ومراقبة مشغولات المعادن الثمينة والاصناف المقلية او الملبسة او المطعمة بها والمنتجات المستخدمة فيها المعادن الثمينة او الاحجار الكريمة .
- ب - تحليل وترقيم المعادن الثمينة غير المشغولة او مزيجها او سبائكها المقدمة للفحص ودمجها بسمة الملكة .
- ج - فحص ومراقبة الاحجار الكريمة وتحديد انواعها التي يطبق عليها هذا النظام .
- د - تحديد المقاييس النظامية لدرجة نقاء المعادن الثمينة .
- هـ - تحديد شكل وأوصاف سمة الملكة التي تدمج بها المعادن الثمينة ومشغولاتها .
- و - تحديد انواع المشغولات المصاغة كلها أو جزء منها من المعادن الثمينة المستثناة من احكام هذا النظام .
- ز - تحديد الرسوم التي تدفع مقابل الفحص والتحليل والدمج واصدار الشهادات .
- ح - تحديد شروط واجراءات الدمج والفحص والتحليل للاصناف الخاضعة لاحكام هذا النظام .
- ط - تحديد شروط مزاولة تجارة وصناعة الاصناف الخاضعة لاحكام هذا النظام .

المادة الثانية .

مع مراعاة ما تقتضي به الانظمة الاخرى لاتجوز مزاولة تجارة او صناعة المعادن الثمينة والاحجار الكريمة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التجارة .

المادة الثالثة ،

يحظر البيع أو العرض أو الحيازة بقصد البيع للأصناف المطلية بالمعادن الثمينة أو التي تقل عن الحد الأدنى للعيارات النظامية إلا وفقا للتعليمات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة .

المادة الرابعة ،

يحظر بيع سبائك ومشغولات المعادن الثمينة أو عرضها أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مدموغة بصفة الملوك .

المادة الخامسة ،

تقوم الجهات المختصة بالمحكمة أو البريد - بعد إخطار صاحب الشأن - بإرسال الطرود المحتوية على سبائك أو مشغولات المعادن الثمينة وغيرها من الأصناف الخاضعة لأحكام هذا النظام المستوردة من الخارج بقصد التجارة إلى الجهة المختصة بوزارة التجارة لفحصها وتحليلها ودمغها بصفة الملوك أو للتأكد من أنها مدموغة بصفة معترف بها .

المادة السادسة ،

تقدم سبائك ومشغولات المعادن الثمينة إلى الجهة المختصة بوزارة التجارة لفحصها ودمغها طبقا للعيارات النظامية .
لهذا تبين أنها تقل عن الحد الأدنى للعيارات النظامية تكسر وترد إلى مالكها وله في كل الأحوال طلب إعادة تصديرها إلى مصدرها على حالتها إذا كانت مستوردة .

المادة السابعة ،

لا يجوز أحداث أي تغيير في سبائك أو مشغولات المعادن الثمينة بعد دمجها من قبل وزارة التجارة بسبب عمليات إعدادها للبيع إلا ما توجبه ضرورات الصناعة وطبقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة .

المادة الثامنة ،

يحظر بيع مشغولات المعادن الثمينة والأصناف الملبسة أو المطعمة أو المطلية أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مدموغة على النحو التالي :
1 - تدمغ مشغولات المعادن الثمينة وفقا لعيارها بأحد العيارات النظامية التي تقرها وزارة التجارة .

ب - تدمج الأصناف الملبسة والطعمة برقم يبين نسبة المعادن الثمينة النقي الذي تحتويه مقرونا ببيان نوعه .

ج - تدمج الأصناف النظيفة بكلمة "نظيفة" .

وإذا لم يسمح حجم الأصناف الملبسة أو الطعمة بالدمج على النحو المذكور تصبح كل قطعة ببطاقة تحمل البيانات المذكورة مضافا إليها اسم صاحب النحل باللغة العربية .

المادة الخامسة ،

يجوز لوزارة التجارة إصدار قرار باعتماد دمج إحدى الدول .

المادة السادسة ،

يجوز لوزارة التجارة إلزام أصحاب مشاغل المعادن الثمينة باستخدام علامات دمج لتمييز مشغولاتهم تسجل لدى الوزارة .

المادة السابعة عشرة ،

يحظر بيع الأحجار الكريمة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع عالم تكن مصنوعة بقرار كتابي من صاحب الشأن يوضح فيه اسم الحجر وصفه ووزنه ولونه ومستوى جودته من حيث درجة النقاء وخواصه وسلامته من الكسر والخدش وتحديد أي عيوب أخرى .

المادة الثامنة عشرة ،

يجوز إقامة معارض مشغولات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وغيرها من الأصناف الخاضعة لهذا النظام بترخيص مؤقت من وزير التجارة وفقا للشروط والاجراءات التي تحددها وزارة التجارة بالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني . ويجوز استثناء المعروضات من الدمج وبعض الاجراءات الاخرى المنصوص عليها في هذا النظام اذا كان القصد عرضها فقط .

المادة التاسعة عشرة ،

يعين وزير التجارة الموظفين المختصين بمراقبة تنفيذ احكام هذا النظام وإرائحه ويكون لهم حق دخول وتفتيش المتاجر والمستودعات وجميع الاماكن التي توجد بها الأصناف الخاضعة لهذا النظام ولهم اخذ العينات لفحصها وتحليلها وعليهم ضبط المخالفات وتحرير المحاضر اللازمة على ان يتم كل ذلك طبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة الرابعة عشرة ،

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز أربعمائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من غش أو خدع في نوع أو وزن أو عيار المعادن الثمينة أو الإصناف المقلية أو المظومة أو اللبسة بها أو غش أو خدع في نوع الأحجار الكريمة أو صنفها أو وزنها أو مستوى جودتها .

ب - كل من أحدث في المعادن الثمينة أو مشغولاتها بعد دمغها تعديلاً يجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به أو تعامل بها مع علمه بذلك .

ج - كل من باع أو عرض أو حاز بقصد البيع سبائك المعادن الثمينة أو مشغولاتها غير المدموغة بالسمة النظامية .

ويجوز الحكم بتعليق الترخيص وبإطلاق المحل مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات في حال ارتكاب أي من المخالفات المتقدمة مرة ثانية خلال خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم النهائي في المخالفة الأولى .

المادة الخامسة عشرة ،

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز تسعين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول تجارة أو صناعة المعادن الثمينة ومشغولاتها أو الأحجار الكريمة بدون ترخيص .

المادة السادسة عشرة ،

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تتجاوز ثلاثين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من منع أو تسبب في منع الموظفين المختصين بمراقبة تنفيذ هذا النظام ولوائحه من مباشرة واجباتهم .

المادة السابعة عشرة ،

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي ألف ريال كل من ارتكب مخالفة أخرى لأحكام هذا النظام ولوائحه .

المادة الثامنة عشرة ،

لا يخل توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام بتوقيف أي عقوبة تقضي بها أنظمة أخرى كما لا يخل بحق المتضرر في الحصول على التعويض .

المادة التاسعة عشرة ،

يجوز الحكم بنشر قرار العقوبة على نفقة مرتكب المخالفة بعد أن يصبح القرار نهائياً في جريدة محلية أو أكثر .

المادة العشرة ،

يتم الفصل في مخالفات هذا النظام ولوائحه من قبل لجنة تشكل بقرار من وزير التجارة من ثلاثة أعضاء يكون من بينهم مستشار شرعي أو نظامي ويجوز انتظام من قرارات اللجنة أمام ديوان المظالم خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من إبلاغ الحكوم عليه بقرار العقوبة .

المادة الحادية والعشرون ،

يمسدر وزير التجارة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك لائحة تعدد أنواع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة التي تخضع له .

المادة الثانية والعشرون ،

يلغى هذا النظام نظام الصاغة الصادر بالامر السامي رقم ٨١١٧ في ١٣٦٠/٦/٢٨هـ وكل ما يتعارض مع أحكامه .
ويعمل به بعد تسعين يوماً من نشر لائحته التنفيذية في الجريدة الرسمية .(١)

(١) صدرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام بقرار منالي وزير التجارة رقم ٣٣١٦/١/١٠٠٠ وتاريخ ١١٠٦/٣/٦٨هـ ونشرت في جريدة ام نظري في حذما رقم (٣٠٩٣) وتاريخ ١٤٠٦/١/٨هـ .